



مجلة جامعة شبوة للعلوم الإنسانية والتطبيقية

العدد الأول

المجلد الثالث

يونيو 2025

(دورية علمية محكمة نصف سنوية)

ISSN 3006-7547 (Print)
ISSN 3006-7553 (Online)

الجمهورية اليمنية - شبوة - جامعة شبوة

عزوف الطلبة عن الالتحاق بكليات التربية في الجامعات الحكومية بالجمهورية اليمنية وأثره في استدامة التعليم بمدارس التعليم العام بمحافظة شبوة

د. محمد أحمد صالح لصور
أستاذ طرق تدريس الرياضيات المساعد
قسم الرياضيات/ فيزياء كلية التربية عتق – جامعة شبوة
dmlaswer@gmail.com

المخلص

يهدف هذا البحث إلى التعرف على حجم مشكلة عزوف الطلبة عن الالتحاق بكليات التربية وشموليتها في الجامعات الحكومية اليمنية، ودراسة العلاقة بين أعداد خريجي كليات التربية، وحاجة محافظة شبوة من المعلمين حالياً، ومستقبلاً نموذجاً لبقية المحافظات اليمنية من خلال الوصول إلى حجم العجز في المعلمين في محافظة شبوة.

ولتحقيق هذه الأهداف قام الباحث بجمع إحصائيات الطلبة الملتحقين بالمستوى الأول بكليات التربية في الجامعات الحكومية اليمنية (11 كلية نموذجاً لبقية الكليات) في العام الجامعي 2011/2010م والعام 2024/2023م، ومن خلال هذه الإحصائيات وتحليلها، توصل الباحث إلى حجم النقص الكبير في الإقبال على الدراسة بكليات التربية؛ إذ وصلت نسبة العزوف (82.2%) في العام 2024/2023م من إجمالي الطلبة الملتحقين بالمستوى الأول بهذه الكليات، في العام 2011/2010م، وذلك لأسباب اقتصادية، اجتماعية، أمنية وأسباب تتعلق بطبيعة عمل المعلم.

ومن خلال تحليل الإحصائيات المقدمة من مكتب التربية والتعليم بمحافظة شبوة، الخاصة بأعداد الطلبة، والمعلمين، والمدارس، والشعب الدراسية في الأعوام 2011/2010م و 2024/2023م، واستناداً إلى الزيادة السكانية في الفترة ما بين هذين العامين، وما تبعها من زيادة في عدد الطلبة والشعب الدراسية، مع تناقص أعداد المعلمين الثابتين، بسبب تراجع أعداد خريجي كليات التربية، وعدم رغبة الكثير من الخريجين في العمل كمعلمين، بسبب ما لحق بالبلاد من أزمة سياسية واقتصادية، وتوقف التوظيف، بالإضافة إلى توقف عدد كبير من المعلمين الثابتين عن العمل، إمّا بسبب الوفاة، وإمّا بوصولهم أحد أجلي التقاعد، أو بتفريغهم للعمل في مرافق أخرى، وتوصل الباحث إلى النتائج التالية: - بلغ حجم العجز في المعلمين في محافظة شبوة حالياً (44.49%) اعتماداً فقط على المعلمين الثابتين، و(10.37%)

معلومات البحث

تاريخ الاستلام: 2024/12/19

تاريخ القبول: 2025/02/19

تاريخ النشر: 2025/07/08

الكلمات المفتاحية

عزوف الطلبة، كليات التربية، استدامة التعليم

- بالاستعانة بالمعلمين المتعاقدين. - أما العجز المتوقع بعد خمس سنوات في المعلمين في محافظة شبوة فسيبلغ أكثر من (70%) تقريبًا.
- وعلى ضوء هذه النتائج يوصي الباحث بما يأتي:
- الاهتمام بكليات التربية في الجامعات الحكومية اليمنية، وتجهيزها بأحدث الوسائل التعليمية.
 - فتح باب التوظيف في الحقل التربوي المتوقف منذ العام 2011م.
 - رفع رواتب وحوافز المعلمين، وتعزيز مكانتهم في المجتمع، بعد انهيار قيمة العملة المحلية.
 - توفير السكن والغذاء، والمواصلات والحوافز المادية لطلبة كليات التربية.
 - عقد مؤتمر وطني لمناقشة تداعيات هذه المشكلة، بتنسيق مشترك بين وزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، قبل أن تصل المشكلة إلى مستوى يستعصي فيه الحل، أو كما يقال، قبل أن يتعمق الفأس في الرأس..

مقدمة

يُقاس تطور الشعوب بمدى تقدمها العلمي والتكنولوجي ودرجة رقيها في التعليم العام والجامعي، ولن يكون هناك تطور في التعليم إلا إذا وجد المعلم المؤهل تأهيلاً علمياً وطرائقياً؛ لكي يتمكن من تحقيق الأهداف المرسومة من قبل السلطات المختصة في الجانب التعليمي والتربوي.

فقد حددت وثيقة التنمية المستدامة الصادرة عن الأمم المتحدة (17) هدفاً للتنمية المستدامة، ومنها الهدف الرابع (التعليم الجيد)، الذي يؤدي إلى تنمية شاملة في مجال التعليم لكافة سكان المعمورة، وقد أحرزت الدول العربية ما بعد عام 2000م تقدماً ملحوظاً في أعداد الطلبة الملحقين بالمدارس الابتدائية والثانوية؛ إذ وصلت نسبة الأطفال الملحقين بالمدارس الابتدائية في العام 2014م 99.75% ونسبة الملحقين بالمدارس الثانوية 73.01%، في حين بلغت نسبة الملحقين بالتعليم العالي 28.9% من أعداد الأطفال والشباب الذين هم في سن هذه المراحل الدراسية. (وثيقة الأمم المتحدة، 1987).

غير أن تزايد الصراعات المسلحة، وما نتج عنها من مشاكل اقتصادية في عدد من البلدان، ومنها بلدنا الجمهورية اليمنية أدى إلى تراجع هذه النسب، فهناك عدد من الأطفال والشباب لا يستطيعون الوصول إلى المدارس والجامعات نتيجة لهذه الصراعات المسلحة، ومنهم من نزح من مدينته أو قريته، وترك الدراسة لعدم استقرار أسرته في منطقة واحدة، وكذا عدم قدرة بعض الأسر على الإيفاء بالالتزامات المالية اللازمة لتعليم أبنائها.

وقد أكدت وثيقة الأمم المتحدة الخاصة بالتنمية المستدامة على ضرورة أن يتحقق لدى جميع البنات والبنين والفتيان والفتيات تعليم "ابتدائي" و"ثانوي" منصف ومجاني "جيد"، من أجل أن يؤدي ذلك إلى نتائج تعليمية جيدة وفعالة تساعد المجتمعات على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإن من أهم العوامل التي تساعد في تحقيق هذا الهدف هو وجود المعلم الجيد المؤهل علمياً وتربوياً.

وفي بلدنا اليمن أنشأت الدولة عدداً من المعاهد والجامعات، التي من أولى كلياتها كليات التربية التي يفوق عددها 30 كلية منتشرة في معظم محافظات البلاد.

وسنتناول في بحثنا هذا أعداد الطلبة الملتحقين بعدد من كليات التربية في الجامعات الحكومية بالجمهورية اليمنية في العام الجامعي 2010/2011م، وهو العام الذي بدأت فيه الأزمة السياسية والاقتصادية في البلاد، وكذا في العام الجامعي 2023/2024م كآخر عام جامعي قبل هذه الدراسة، وذلك من أجل معرفة مدى عزوف الطلبة عن الدراسة بهذه الكليات. كما أننا سوف نقوم أيضًا باستعراض ما سينتج عن هذا العزوف من آثار سلبية على استدامة التعليم في الجمهورية اليمنية متطرقين بشكل مفصل على سير العملية التعليمية في مدارس التعليم العام في محافظة شبوة، وما تعانيه من أزمة في عدد المعلمين، نموذجًا لهذه المشكلة.

أمّا ما يخص أسباب عزوف الطلبة عن الدراسة بكليات التربية، فقد أجريت في هذا الجانب عدد من الدراسات المحلية والعربية، وورش العمل في عدد من المحافظات تناولت هذه الأسباب بالتفصيل، وخرجت بجملة من التوصيات والمقترحات للتغلب على هذه المشكلة، مما جعلنا نكتفي في بحثنا هذا باعتماد نتائج هذه الدراسات وورش العمل وعدم الخوض فيها، بل نستفيد من هذه النتائج في هذا البحث.

مشكلة البحث وأهميته وأهدافه

مشكلة البحث: من خلال استعراضنا وتحليلنا للإحصائيات التي حصلنا عليها من عدد من كليات التربية في اليمن، والخاصة بأعداد الطلبة الملتحقين بالمستوى الأول في هذه الكليات في عدد من سنوات عدّة مختلفة، التي بينت لنا حجم النقص الكبير لعدد الطلبة الملتحقين بكليات التربية بالجامعات الحكومية بالجمهورية اليمنية، والدراسات السابقة التي اطلعنا عليها، والتي تطرقت فقط إلى أسباب عزوف الطلاب عن الالتحاق بكليات التربية جزئيًا أو كليًا، من دون التطرق إلى نتائج هذا العزوف على استدامة التعليم الجيد في مدارس التعليم العام في المحيط الجغرافي لهذه الدراسات، منها دراسات يمنية، مثل دراسة (البكري-2022، المسهلي-2022، الهدور-2023، بن نبهان وآخرون-2024)، ودراسات أخرى عربية مثل دراسة (أحمد الكر سني-2010، الفضيل-2018).

فيما أظهرت الإحصائيات التي حصلنا عليها من مكتب التربية والتعليم محافظة شبوة الأزمة الحالية، التي تعاني منها حاليًا المدارس من النقص الكبير في عدد المعلمين المؤهلين والنقص الأكبر، الذي سوف تواجهه مدارس محافظة شبوة في الأعوام القادمة، أي إن مشكلة البحث يمكن صياغتها في السؤال الرئيس التالي: ماهي أسباب عزوف الطلبة عن الالتحاق بكليات التربية في الجامعات اليمنية بالجمهورية اليمنية وأثره على استدامة التعليم بمدارس التعليم العام بمحافظة شبوة؟ ويتفرع منه الأسئلة التالية:

أسئلة البحث

- 1- هل هناك فرق في أعداد الطلبة المقبولين في المستوى الأول بكليات التربية في الجامعات اليمنية بالجمهورية اليمنية قبل الأزمة السياسية في البلاد وما بعدها؟
- 2- ما الأسباب التي أدت إلى عزوف الطلبة عن الالتحاق بكليات التربية في الجامعات اليمنية بالجمهورية اليمنية؟
- 3- ما درجة تأثير عزوف الطلبة عن الالتحاق بكليات التربية في الجامعات اليمنية بالجمهورية اليمنية على استدامة التعليم في مدارس التعليم العام بمحافظة شبوة؟

أهداف البحث:

هدف البحث إلى معرفة ما يأتي:

- 1- وجود فرق في أعداد الطلبة المقبولين في المستوى الأول بكليات التربية في الجامعات اليمنية بالجمهورية اليمنية قبل الأزمة السياسية في البلاد وما بعدها.
- 2- الأسباب التي أدت الى عزوف الطلبة عن الالتحاق بكليات التربية في الجامعات اليمنية بالجمهورية اليمنية.
- 3- درجة تأثير عزوف الطلبة عن الالتحاق بكليات التربية في الجامعات اليمنية بالجمهورية اليمنية على استدامة التعليم في مدارس التعليم العام بمحافظة شبوة.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في جانبين، الأهمية العلمية (البحثية) والأهمية العملية:

أ- الأهمية العلمية (البحثية)

- ستفيد ذوي الاختصاص في وزارة التعليم العالي والتعليم الفني والتدريب المهني من أجل وضع حلول لمعالجة المشكلات التي تتعلق بعزوف الطلبة في الالتحاق للدراسة بكليات التربية، أو الحد منها.
- ستفيد ذوي الاختصاص في وزارة التربية والتعليم من أجل وضع حلول لمعالجة المشكلات التي تتعلق بنقص المعلمين في مدارس التعليم العام بجميع المحافظات.
- تفتح آفاقاً جديدة للباحثين اليمنيين للمشاركة في حل مشكلة البحث (عزوف الطلبة عن الالتحاق بكليات التربية وما ينتج عنها من نقص في عدد المعلمين في مدارس التعليم العام)؛ للوصول إلى نتائج ومقترحات أخرى غير التي وردت في هذا البحث.

ب- الأهمية العملية: وتتمثل فيما يأتي:

- بيان حجم مشكلة عزوف الطلبة عن الالتحاق بكليات التربية في الجامعات اليمنية.
- إظهار حجم النقص في معلمي مدارس التعليم العام بالجمهورية اليمنية، حالياً ومستقبلاً.
- الإسهام في حل مشكلة العزوف عن الالتحاق بكليات التربية، وكذا مشكلة النقص في أعداد المعلمين في مدارس التعليم العام من خلال جملة من الحلول المقترحة في هذا البحث.

حدود البحث

• الحدود الموضوعية

عزوف الطلبة عن الالتحاق بكليات التربية في الجامعات اليمنية بالجمهورية اليمنية وأثره في استدامة التعليم بمدارس التعليم العام بمحافظة شبوة.

• الحدود البشرية

طلبة كليات التربية بالجامعات الحكومية بالجمهورية اليمنية، والمعلمون والمعلمات بمدارس مكتب التربية والتعليم في محافظة شبوة.

• الحدود المكانية

تتمثل الحدود المكانية بكليات التربية بالجامعات اليمنية، ومدارس التعليم العام بمحافظة شبوة.

• الحدود الزمانية

الأعوام الدراسية من العام من عام 2010/2011م إلى عام 2023/2024م.

مصطلحات البحث

1- **العزوف:** سنتناول هنا تعريفات عدة لهذا المصطلح كما ورد في عدد من المصادر اللغوية والدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع العزوف حسب ما ورد نصًا، فقد ورد في المعجم الوسيط بأن العزوف يعني الانصراف عن الشيء والزهْد فيه. (ابراهيم، مصطفى وآخرون، 1972 - ص598). أمَّا التعريفات الإجرائية التي وردت في بعض الدراسات السابقة فنذكر منها:

أ- جاء في دراسة (المسهلي، 2022، ص 59) بأن العزوف هو عدم رغبة الطلاب في الالتحاق بكليات التربية، بجميع تخصصاتها، هروبًا من مستقبل غامض اقتصاديًا واجتماعيًا وأكاديميًا.

ب- وفي دراسة (البكري، 2022، ص 34) عرّف العزوف بأنه الابتعاد والامتناع عن الالتحاق بالدراسة في كليات التربية، نتيجة لخبرة (معرفة اقتصادية أو اجتماعية وغيرها) امتلكها الطالب وبنى من خلالها اتجاهًا مختلفًا، وذلك للحصول على الاستقرار في الجوانب الأخرى.

ت- كما عرفته (الفضيل، 2018، ص4) في دراستها عن عزوف الطلبة عن الالتحاق بقسم الرياضيات في ليبيا، بأنه امتناع الطلبة من الدخول إلى قسم الرياضيات.

أما في بحثنا هذا فإننا نعرف العزوف إجرائيًا، بأنه عدم رغبة الطلبة في الالتحاق بكليات التربية بمختلف تخصصاتها لشعورهم وإدراكهم بأن خريج هذه الكليات لا مستقبل له وظيفيًا واجتماعيًا وتطويريًا.

2- كليات التربية:

تعد كليات التربية واحدة من مؤسسات التعليم الجامعي، التي تقوم بإعداد المعلمين وتأهيلهم بمختلف تخصصاتهم العلمية، ليقوموا بالعمل في مختلف مراحل التعليم العام من الروضة إلى الثانوية العامة. فقد وصفها (إبراهيم،) بأنها "حجر الزاوية في تطوير التعليم بكافة مراحله، إذ يأتي تكوين المعلم على رأس أولياتها، ومن هنا يمكن القول إن التكوين الجيد للمعلم يسهم بشكل مباشر وحاسم في تطوير التعليم قبل الجامعي، الذي تعد مخرجاته مدخلات التعليم العالي كله. الذي يتوقف عليه إعداد أبناء هذا الوطن، فإذا صلحت كليات التربية صلح إعداد هؤلاء، وأنتج للتعليم قبل الجامعي معلمين على درجة عالية من الكفاءة والفاعلية مؤمنين بوطنهم، وقادرين على تعليم الأجيال القادمة".

فكليات التربية تعد حجر الأساس لكثير من الجامعات المحلية والعربية، التي أوكل إليها إعداد معلمي المستقبل، الذين إذا تم إعدادهم علميًا وتربويًا بشكل جيد، ضمنت الجامعات مدخلات جيدة، من خلال عملهم في مدارس التعليم العام، وتحسين مخرجات هذه المدارس.

ففي الجمهورية اليمنية جاءت كليتا التربية بجامعتي عدن وصنعاء كأولى مؤسسات التعليم العالي التي تمّ إنشاؤهما في عام 1970م.

وفي هذا البحث نعرّفها بأنها المؤسسة التعليمية الجامعية التي تقوم بإعداد الطلبة من خريجي الثانوية العامة وتأهيلهم تربويًا وعلميًا بحيث يصبحون قادرين على قيادة العملية التعليمية والتربوية وتنفيذها في مدارس التعليم العام.

1- 4 - التعليم العام:

2- **استدامة التعليم:** سنتناول هنا معنى الاستدامة من مصادر عدّة، نوجزه في ما يأتي:

أ- عَرَفَ (خالد الصعيب، 2023) الاستدامة (Sustainability) بأنها القدرة على الحفاظ أو دعم نشاط أو عملية على المدى الطويل في سياق العلوم البيئية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة.

ب- أما لجنة بريندت لاند التابعة للأمم المتحدة فقد عَرَفَت الاستدامة عام 1987م بأنها تلبية حاجات الحاضرين دون المساس بقدرات الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها الخاصة.

ت- كما أن الباحث السعودي (تركي عبد المحسن عبيد، 2024) قد كتب عن الاستدامة في التعليم؛ إذ أوضح بأنها مفهوم يهدف إلى ضمان استمرارية وجودة التعليم على المدى الطويل، وذلك من خلال تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون التأثير على قدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها.

أما الباحث في هذا البحث فقد عَرَفَ استدامة التعليم إجرائيًا بأنها تلبية حاجات التلاميذ في المدارس حاليًا، بتوفير المعلم الجيد لهم المؤهل علميًا وتربويًا، وكذا تهيئة كافة الظروف الأخرى اللازمة لضمان حصولهم على التعليم الجيد، بالإضافة إلى الاستعداد لتهيئة هذه الإمكانيات للأجيال المستقبلية.

4- التعليم العام:

حدد القانون رقم (45) للعام 1992م التعليم العام في الجمهورية اليمنية بثلاث مراحل دراسية، وهي محددة في مواد القانون الآتية:

مادة (17): أ - مرحلة ما قبل التعليم الأساسي هي الحضانة ورياض الأطفال، ويقبل الأطفال فيها من سن الثالثة حتى سن السادسة من العمر.

مادة (18): التعليم الأساسي تعليم عام موحد لجميع التلاميذ في الجمهورية ومدته (9) سنوات، وهو إلزامي، ويقبل فيه التلاميذ من سن السادسة، ويتم فيه اكتشاف الاتجاهات والميول لدى التلاميذ وتطوير قدراتهم الذاتية.

مادة (19): التعليم الثانوي العام يتيح للتلاميذ الذين حصلوا على شهادة المرحلة الأساسية الموحدة متابعة تنمية معارفهم ومهاراتهم العلمية والأدبية، وتستغرق مرحلة الثانوية بقسميها العلمي والأدبي ثلاث سنوات.

وتختلف مراحل التعليم العام من دولة لأخرى، ففي المملكة العربية السعودية حددت وزارة التعليم (وزارة التعليم، 2024) حدَّدت وزارة التعليم العام بأنه تعليم إلزامي ومجاني للمواطنين والمقيمين في المدارس الحكومية، وتوفر الدولة، عبر وزارة التعليم، البيئة التعليمية المناسبة، وتهيئ المرافق والكتب الدراسية وكذلك التنقل المجاني، وله ثلاث مراحل: المرحلة الابتدائية والمرحلة المتوسطة والمرحلة الثانوية. أما في لبنان فقد حددت وزارة التعليم اللبنانية (1997م) مراحل التعليم العام بأربع مراحل دراسية، هي: مرحلة الروضة، والمدرسة الابتدائية، والمدرسة المتوسطة، والمدرسة الثانوية.

كما حددت بعض الدول معنى التعليم العام انطلاقًا من مراحل التعليم العام. وفي هذا البحث نعرف التعليم العام بأنه المراحل الدراسية من مراحل التعليم التي يلزم كل التلاميذ الالتحاق بها ذكورًا وإناثًا، وتلزم الدولة بتوفير كافة الإمكانيات المادية والبشرية لتسيير عملية التعليم فيها، والتي من خلالها يتعلم التلاميذ القراءة والكتابة والحساب وبعض المهارات الأخرى، ولا تؤهل هذه المراحل خريجها لأي مهنة، بل تعدهم للالتحاق بالتعليم الجامعي.

الإطار النظري للبحث والدراسات السابقة

أولاً/ الإطار النظري

1- لمحة عن تاريخ مؤسسات إعداد المعلمين:

أ- ما قبل عام 1990م:

لا شك أن للمعلم دوراً مهماً وفعالاً في العملية التعليمية، فهو المعلم والمربي والمرشد وقُدوة طلابه، فقد "أصبح دور المعلم اليوم ليس فقط نقل المعرفة من الكتب الدراسية المقررة إلى أذهان المتعلمين، وإنما أصبح المعلم مسؤولاً عن العديد من الأدوار التي يجب أن يقوم بها في سبيل إتاحة خدمات تعليمية ثرية لهؤلاء المتعلمين في أي مستوى دراسي، ومن أكثر هذه الأدوار وضوحاً وتميزاً كمصدر رئيس للثقافة العامة. وبناء على ذلك يجب أن يمتلك المعلم كماً مناسباً من المعرفة والوعي بأمور علمية وعملية عامة تتعلق بشتى مجالات الحياة". (علي راشد، 2001).

ومن أجل إعداد ذلك المعلم وتأهيله فقد أقامت الدول المؤسسات التعليمية الخاصة بإعدادهم، وتأهيله التأهيل الجيد اللازم لتحقيق طموحات مجتمعاتها، وفي بلدنا اليمن شمالاً وجنوباً أنشئت عدد من المؤسسات التعليمية الخاصة بهذا الشأن وذلك في فترات زمنية متفاوتة؛ تلبية لحاجة البلاد من المعلمين القادرين على تسيير العملية التعليمية، التي كانت سائدة في ظل الأنظمة القائمة في كلا الشطرين.

ففي الشطر الجنوبي من الوطن ظهرت مؤسسات إعداد المعلمين في فترة مبكرة؛ إذ "تم إنشاء دار خاصة بإعداد المعلمين عام 1957م، وسميت باسم مركز تدريب المعلمين، ثم تبعها إنشاء مركز لتدريب المعلمات عام 1961م، وبعد أن تسلمت الحكومة الوطنية شؤون البلاد عام 1967م، تم وضع اللبنة الأساسية لإعداد المعلمين للمرحلة الابتدائية في معاهد متخصصة.

أما في الشطر الشمالي فقد كانت معاهد المعلمات الأولية (الإعدادية) تقبل الطالبات الحاصلات على الابتدائية لمدة ثلاث سنوات، ومعاهد أخرى بالنظام نفسه خاصة بالمعلمين، غير أن هذا النمط توقف لعدم صلاحيته في العام الدراسي 1968/1969م، ليحل محله نظام السنوات الخمس بعد المرحلة الابتدائية، ثم ألغي هذا النظام هو الآخر واستبدل بما يسمى بمعاهد المعلمين العامة". (عبيدات، سهيل، 2007م، ص 91).

ب- ما بعد قيام الوحدة اليمنية:

وبعد قيام الوحدة اليمنية في العام 1990م ظلت معاهد المعلمين في كلا الشطرين تسيير بنظماها السابق، رغم وجود محاولات عدة لتوحيدها في نظام موحد "إلا أنه لم يكن من الممكن وضع برنامج جديد نظراً لضعف توفير الكثير من المقومات، مثل: التشريعات والإمكانات المادية والبشرية والوقت، حيث كان السائد سابقاً في برامج إعداد وتأهيل معلمي الحلقة الأولى (الصفوف الدنيا) من التعليم الأساسي الاعتماد على خبراء غير اليمنيين، وكانت برامج هذه المعاهد في السابق تتعرض للكثير من الانتقادات، لاسيما فيما يتعلق ببعدها عن واقع المجتمع اليمني وحاجاته، وبعدها كذلك عن مطالب التنمية المجتمعية، وضعف وضوح أهداف مخرجات التعليم والتعلم. وقد بدأت محاولات يمنية ببرامج إعداد معلم الصفوف الأولى وتأهيله بهدف ربطها باحتياجات وميول التلاميذ وطبيعة المجتمع اليمني، لذلك كان لا بد من السير في عملية تقويم وتطوير معلم الصفوف الأولى بطريقة جيدة وبأسلوب علمي حديث، فظهرت بعض مظاهر التحسين في برامج أعداد وتأهيل معلمي الحلقة الأولى من التعليم الأساسي بما يتسق مع السلم الجديد (أساسي وثانوي)". (عباس، احمد عبدالقادر، 2023). ما بعد عام 1990م.

وبعد توحيد اليمن عام 1990م، تم توحيد السلم التعليمي في عموم الوطن اليمني، وأصبح يسير بنظام المدرسة الأساسية ومدة الدراسة فيها تسع سنوات، والمدرسة الثانوية بقسميها العلمي والأدبي ومدة الدراسة فيها ثلاث سنوات، بعد أن كان في الشطر الجنوبي يسير بنظام المدرسة الموحدة ومدة الدراسة فيها ثمان سنوات، والمدرسة الثانوية ومدة الدراسة فيها أربع سنوات، وذلك بخلاف ما هو عليه في الشطر الشمالي من الوطن، حيث كان التعليم يسير بنظام المدرسة الابتدائية ست سنوات، والمدرسة الإعدادية ثلاث سنوات، والثانوية بقسميها العلمي والأدبي ثلاث سنوات، وهنا ظهرت على الساحة محاولة إنشاء المعاهد العليا لإعداد المعلمين بنظام السنوات الثلاث، يقبل فيها الطلبة من خريجي الثانوية العامة، ولهذا الغرض عقدت في العاصمة صنعاء في نهاية أغسطس 1993م ورشة عمل خاصة بالتهيئة لتنفيذ هذا المشروع، وقد كان الباحث أحد المشاركين في هذه الورشة، على أن تتوقف ما كان يعرف بدور المعلمين السابقة في الشطرين، وتحل محلها المعاهد العليا التي خصصت لإعداد المعلمين للصفوف 1-4 من التعليم الأساسي.

وقد استمرت هذه المعاهد في عملها وفي قبول أعداد لا يستهان بها من الطلبة خريجي الثانوية العامة، ورفد المدارس بأعداد من المعلمين المؤهلين مما أسهم في محاولات تغطية النقص في معلمي الصفوف الدنيا 1-4 وخاصة في المناطق الريفية. إلا أنه توقف العمل في هذه المعاهد بعد أن " صدر قرار مجلس الوزراء رقم (409) للعام 1999م والذي بموجبه تحولت هذه المعاهد العليا إلى المعاهد العليا لإعداد المعلمين، وتأهيلهم أثناء الخدمة، وإيقاف التسجيل والقبول قبل الخدمة وجعل التسجيل والقبول في برنامج التدريب والتأهيل أثناء الخدمة فقط، وذلك اعتباراً من العام الدراسي 2000/1999 م". (عباس، 2023).

والجدول التالي، رقم (1)، يوضح معاهد المعلمين المنتشرة في مناطق عدة من البلاد: (عباس، أحمد عبد القادر. 2023)

م	المحافظة	المديرية	اسم المعهد		المحافظة	المديرية	اسم المعهد
1	إب	المدينة	المعهد العالي إب	9	ذمار	لمدينة	المعهد العالي بذار
2	أبين	مودية	المعهد العالي مودية	10	ريمة	الجبين	المعهد العالي بريمة
3	الأمانة	السبعين	المعهد العالي بالأمانة	11	شبوة	عتق	المعهد العالي بشبوة
4	البيضاء	المدينة	المعهد العالي بالبيضاء		بيحان	فرع المعهد العالي ببحان	
5	تعز	القاهرة	المعهد العالي بتعز	12	صعدة	المدينة	المعهد العالي بصعدة
6	الجوف	الحزم	المعهد العالي الجوف	13	صنعاء	معين	المعهد العالي للمعلمين
7	حجة	المدينة	المعهد العالي بحجة	14	الضالع	الضالع	المعهد العالي بالضالع
8	الحديدة	المدينة	المعهد العالي المدينة	15	عدن	خور مكسر	المعهد العالي بعدن
		باجل	المعهد العالي باجل	16	عمران	المدينة	المعهد العالي بعمران
		زبيد	المعهد العالي بزبيد	17	لحج	الحوطة	المعهد العالي بالحوطة
		الزيدية	المعهد العالي بالزيدية			القبيلة	المعهد العالي بالهجر
9	حضر موت	سينون	المعهد العالي بسيئون	18	مارب	المدينة	المعهد العالي بالمدينة
		المكلا	المعهد العالي بالمكلا	19	المحويت	المدينة	المعهد العالي بالمحويت

جدول رقم (1)

أما ما يخص إعداد معلمي المدارس الثانوية وتأهيلهم فقد أنشئت لهذا الغرض عددٌ من كليات التربية التابعة لعدد من الجامعات الحكومية المنتشرة في عدد من المحافظات لمواجهة النقص في أعداد المعلمين في المدارس الثانوية التي كانت تعتمد في غالب المحافظات على المعلمين العرب الوافدين من مصر والعراق وفلسطين والسودان، نذكرها في الجدول رقم (2) مع سنوات التأسيس وفقاً للبيانات التي حصلنا عليها من المواقع الرسمية لها:

م	اسم الكلية	سنة النشأة	المحافظة	الجامعة
1	كلية التربية صنعاء	1970	صنعاء	صنعاء
2	كلية التربية أرحب	1993	=	=
3	كلية التربية خولان	1998	=	=
4	كلية التربية عدن	1970	عدن	عدن
5	كلية التربية الضالع	1998	الضالع	=
6	كلية التربية المكلا	1974	حضرموت	حضرموت
7	كلية التربية تعز	1985	تعز	تعز
8	كلية التربية التربة	2000	=	=
9	كلية التربية إب	1988	إب	إب
10	كلية التربية النادرة	1994	=	=
11	كلية التربية زنجبار	1987	الحديدة	الحديدة
12	كلية التربية زبيد	1992	=	=
13	كلية التربية ريمة	2010	ريمة	=
14	كلية التربية عتق	1993	شبوة	شبوة
15	كلية التربية ببحان	2019	=	=
16	كلية التربية زنجبار	1979	أبين	ابين
17	كلية التربية لودر	1998	=	=
18	كلية التربية البيضاء	1997	البيضاء	البيضاء
19	كلية التربية رداع	1993	=	=
20	كلية التربية حجة	1989	حجة	حجة
21	كلية التربية عبس	2002	=	=
22	كلية التربية سيئون	1996	حضرموت	سيئون
23	كلية التربية صبر	1980	لحج	لحج
24	كلية التربية ردفان	1998	=	=
25	كلية التربية يافع	1998	=	=
26	كلية التربية طور الباحة	2001	=	=
27	كلية التربية مأرب	2006	مأرب	إقليم سباء
28	كلية التربية الجوف	2017	الجوف	=
29	كلية التربية ذمار	1990	ذمار	ذمار
31	كلية التربية المهرة	1998	المهرة	المهرة
32	كلية التربية المحويت	1992	المحويت	المحويت

33	كلية التربية سقطرى	2000	سقطرى	سقطرى
34	كلية التربية صعدة	1993	صعدة	صعدة

جدول رقم (2)

2- عزوف الطلبة عن الالتحاق بكليات التربية:

إن ظاهرة عزوف الطلبة عن الالتحاق بالتعليم الجامعي بشكل عام، وبكليات التربية بشكل خاص باتت تؤرق عددًا من المهتمين بالتعليم الجامعي في غالب البلدان العربية، والتي ظهرت بوادرها بعد ما يسمى بالربيع العربي، وتزداد حدة كل عام. ولحل هذه المعضلة، ظهرت عدد من الدراسات والبحوث، التي يرى أصحابها بأنها ستسهم إلى حد ما في الكشف عن أسباب هذه الظاهرة، ووضع المقترحات والحلول لها.

وفي بلادنا اليمن عقدت عدد من الندوات، وورش العمل لمناقشة عزوف الطلبة عن الالتحاق بكليات التربية، وقد خرجت هذه الورش جميعها بتحديد جملة الأسباب التي أدت إلى عزوف الطلبة عن كليات التربية، وحددت عددًا من الحلول تتفق في بعضها وتختلف في البعض الآخر، بحسب ظروف كل محافظة. نذكر منها:

- أ- ورشة عمل في كلية التربية المهرة، جامعة المهرة، عقدت بتاريخ 15 يونيو 2022م.
- ب- ورشة عمل في كلية التربية عدن، جامعة عدن، عقدت بتاريخ 27 أكتوبر 2022م.
- ج - ورشة عمل في كلية التربية زنجبار، جامعة أبين، عقدت بتاريخ 19 مارس 2023م.
- د - ورشة عمل في كلية التربية المكلا، جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا، عقدت بتاريخ 11 أغسطس 2023م.
- هـ - ورشة عمل في كلية التربية عتق، جامعة شبوة، عقدت بتاريخ 27 نوفمبر 2023م.

3- استدامة التعليم، وما يواجهه من تحديات النقص في المعلمين:

التعليم مفهوم تربوي سيكولوجي، وهو عملية موجهة، تهدف إلى إحداث تغييرات في نشاط الفرد، وسلوكه. وليس هناك تعريف "ثابت" أو "موحد" لهذا المفهوم. فقد عرّفته (غادة عبدالقادر، 1992، ص9) بأنه نوع "من الاستثمار في راس المال البشري؛ لأنه يوفر للمجتمع ما يحتاجه من مهارات". أما (عبد الكافي، 1991، ص3) فعرفه بأنه عملية منظمه أو غير منظمة تتم من خلال مدارس رسمية، أو بدونها و تهدف الى اكتساب العلوم أو قيم أو مهارات، مما يؤدي إلى زيادة المعرفة، و المساهمة في نقل هذا الإرث المعرفي عبر الأجيال، والعمل على تقوية روابط المجتمع.

وبعد أن رسمت الأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة وحددتها في (17) هدفًا، وكان الهدف الرابع من هذه الأهداف هو التعليم الجيد، فقد تزايد الاهتمام بموضوع التنمية المستدامة في غالب دول العالم، لما لهذه الأهداف من أهمية في الأُسعدة البيئية والاقتصادية والاجتماعية، ورسمت هذه الدول خطوطها العريضة، وخطتها الاستراتيجية قصيرة، وبعيدة المدى لتحقيق هذه الأهداف.

ماهي التنمية المستدامة: هناك محاولات عدة لتعريف التنمية المستدامة، فقد عرّفها (باحمدان والديب، 2022، ص173) "بأنها تلك التنمية التي تسعى لرفاهية البشرية في الزمن الحاضر، مع استمرار هذه الرفاهية للأجيال القادمة عبر الحكمة من الانتفاع من الموارد الطبيعية، وتنميتها ما أمكن، والحرص على استقراره الأفراد وتنميتهم، مع تعزيز الاقتصاد الذي يمثل دفعة التقدم، ومن ثم فإن هذه الأبعاد الثلاثة المتكاملة تمثل التنمية المستدامة".

وعرفتھا (فاطمة حسن، 2006. ص28) بأنها "التنمية التي تحقق العدالة بين الأجيال، وذلك من خلال المواءمة بين الأهداف الاقتصادية، وتلك الإنسانية والبيئية، ومن أجل الحفاظ على المكونات المختلفة للثروة، التي تضمن استمرارية توليد الدخل عبر الأجيال المختلفة".

أما (العايب، 2011. ص12) فعرف التنمية المستدامة بأنها التنمية "التي تلبي الحاجات الأساسية للمجتمع، وتوسع الفرص أمامه لإرضاء طموحاته، ونشر القيم التي تشجع أنماطاً استهلاكية ضمن حدود الإمكانيات البيئية بشكل معقول".

4- أهمية التعليم في تحقيق التنمية المستدامة:

التعليم الجيد هو الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، وتحقيق هذا الهدف فإنه يسهل الوصول لتحقيق بقية الأهداف. فقد ورد في (التقرير العالمي لرصد التعليم، من أجل الناس والكوكب: بناء مستقبل مستدام للجميع، 2016، ص10) جملة من أوجه الترابط بين التعليم، والتنمية المستدامة، والتي تمثل أهمية التعليم في الوصول إلى أهداف التنمية المستدامة. نوردھا فيما يأتي:

- 1- التعليم مهم لانتشال الأفراد من الفقر.
- 2- يؤدي التعليم دوراً أساسياً في مساعدة الأفراد في المضي قدماً تجاه طرق الزراعة المستدامة وفهم مسألة التغذية.
- 3- من الممكن أن يُحدث التعليم فارقاً هائلاً في مجموعة من القضايا الصحية، بما في ذلك حالات الوفاة المبكرة، والصحة الإنجابية، وانتشار الأمراض، وأنماط الحياة الصحية والرفاهية.
- 4- يكتسب التعليم أهمية خاصة بالنساء، والفتيات لتحصيل مهارات القراءة والكتابة الأساسية، وتحسين مستوى المهارات والقدرات التشاركية، وتحسين فرص الحياة.
- 5- يزيد التعليم من المهارات، والقدرات على استخدام الموارد الطبيعية بشكل أكثر استدامة، وإمكانية تعزيز الصحة العامة.
- 6- يمكن لبرامج التعليم سواء كانت رسمية أو غير رسمية الإسهام في الحفاظ على الطاقة، وتعزيز مصادر الطاقة المتجددة.
- 7- هناك ترابط بين مستويات التعليم ومجالات أخرى، مثل الحيوية الاقتصادية، والأعمال الحرة ومهارات سوق العمل.
- 8- يعد التعليم ضرورياً لتطوير المهارات المطلوبة لبناء بنية تحتية أكثر مرونة، وتصنيع أكثر استدامة.
- 9- عند توافر فرص التعليم بشكل غير متكافئ يحدث التعليم فارقاً أكيداً في عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية.
- 10- من الممكن أن يوفر التعليم للأفراد المهارات المطلوبة، للمشاركة في بناء مدن أكثر استدامة والحفاظ عليها، وتوفير المرونة في التعامل مع الكوارث.
- 11- من الممكن أن يحدث التعليم فارقاً هائلاً في أنماط الإنتاج، وتعامل المستهلك مع البضائع، التي يتم إنتاجها بشكل أكثر استدامة وتجنب الإهدار.

- 12- يعد التعليم المفتاح للجمهور؛ لمعرفة آثار تغير المناخ، والتكيف مع تلك الآثار، وتخفيف حدتها، ولا سيما على المستوى المحلي.
 - 13- يكتسب التعليم أهمية في سبيل رفع الوعي بالبيئة البحرية، وبناء توافق استباقي فيما يخص الاستخدام الحكيم والمستدام.
 - 14- يزيد التعليم والتدريب من مستوى المهارات، والقدرة على دعم سبل المعيشة المستدامة، والحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي ولا سيما في البيئات المهددة.
 - 15- يعد التعليم الاجتماعي مسألة حيوية لتسيير، وضمان إقامة مجتمعات تشاركية، وشاملة وعادلة، زيادةً على الترابط الاجتماعي.
 - 16- يبنى التعليم مدى الحياة القدرة على فهم سياسات التنمية المستدامة وممارستها وتعزيزها.
- ومن أجل أن يكون التعليم مثمرًا وناجحًا، يقوم بدوره بشكل فعال في الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة فإنه لا بد أن تسخر الدول جزءًا كبيرًا من مواردها المالية لاستثمارها في مجال التعليم، وزيادة الإنفاق عليه لكي تتمكن الجهات المسؤولة في التربية والتعليم من توفير كل متطلبات التعليم، وتهيئة البيئة المناسبة لسير العملية التعليمية حاليًا ومستقبلاً.
- إن من أهم أركان متطلبات التعليم الجيد، وجود المعلم الجيد المؤهل علميًا وتربويًا والعمل على التدريب المستمر للمعلمين لمواكبة تطور المرحلة الراهنة، وأهمها الوعي الكامل لمفهوم التنمية المستدامة، بحيث يكون نموذجًا حيًا، وعمليًا للسلوك المستدام، وأن يوجه كل أهدافه إلى التعليم على تربية طلبته، وخلق روح الاستدامة في نشاطهم وسلوكهم العام.
- ولكن تظل مشكلة النقص في المعلمين تؤرق الكثير من قيادات الدول العربية، والأجنبية، ومنها بلادنا اليمن. وإن مشكلة النقص في المعلمين هي قلة العرض، وكثرة الطلب في السوق التربوي؛ إذ يتناقص سنويًا أعداد خريجي مراكز إعداد وتأهيل المعلمين. كما يتهرب عدد من المعلمين من العمل ليلتحقوا بأعمال أخرى أكثر أهمية اجتماعية في نظر المجتمع، وتدر عليهم دخلًا أكبر بسبب ضعف رواتب المعلمين مقارنة برواتب المهن الأخرى في عددٍ من البلدان، في حين يزداد الطلب على المعلمين سنويًا بسبب النمو السكاني المتزايد وزيادة عدد الطلبة وعدد المدارس، وهذا كله سبب حرجًا كبيرًا للقيادات التربوية في الدولة.
- وقد أوضحت (أمينة صلاح، 2023) في إحدى دراساتها حجم العجز في أعداد المعلمين في العالم، أن عددًا من الدول النامية والدول المتقدمة تعاني من عجز في المعلمين لتغطية الحاجة في المدارس، مستدلةً ببعض الأمثلة؛ إذ إن العجز في الولايات المتحدة الأمريكية يصل إلى (8%)، وفي إسرائيل بلغت (3.3%)، وفي النرويج (11.7%). أمّا قارة أفريقيا فتعاني عجزًا كبيرًا في المعلمين؛ إذ تحتاج دول شمال أفريقيا والجزائر ومصر على وجه الخصوص إلى تعيين (800 ألف) معلم ابتدائي و (1.8 مليون) معلم ثانوي؛ لتغطية العجز في مدارس هاتين الدولتين، أمّا في أستراليا فقد وصل العجز إلى درجة الأزمة في المعلمين؛ إذ إن ولاية نيو ساوث ويلز تعاني أكثر من نصف مدارسها، البالغ عددها (2200) مدرسة من نقص في عدد المعلمين.
- ولتفادي حدوث أزمة شديدة في المعلمين فقد تعهدت الحكومة الأسترالية بزيادة الإنفاق على التعليم، وخاصة رواتب المعلمين، وفي الولايات المتحدة الأمريكية تم إنزال قوات الحرس الوطني للعمل كمعلمين، لتغطية العجز في

بعض الولايات. ولجأت ألمانيا ومصر إلى الاستعانة بخريجي الجامعات غير التربوية وتعيينهم كمعلمين مع تأهيلهم لفترة محدودة في المجال التربوي.

ثانيًا: الدراسات السابقة

أما ما يخص الدراسات السابقة التي تناولت هذه المشكلة وبحث فيها، فهناك الكثير من هذه الدراسات، منها ما هو محلي ومنها ما هو عربي، وسنوجزها في ما يأتي:

دراسة (أحمد والكر سني، 2010): بعنوان "عزوف الطلبة عن التقديم لكليات التربية: دراسة وسط طلبة كليات التربية بالجامعات السودانية"، وفي هذه الدراسة استعرض الباحثان الأوضاع التي تعيشها المدارس السودانية من حيث النقص في المعلمين عددًا ونوعًا؛ إذ إنه في عام 2004م يوجد (10) معلمين من بين (140) معلمًا من حملة البكالوريوس في المدارس الابتدائية، ويوجد (30%) من بين (22) ألقًا من معلمي المدارس الثانوية من حملة شهادات البكالوريوس. وأرجع الباحثان ذلك إلى أسباب عدم ميول الطلبة إلى الالتحاق بكليات التربية رغم تخفيض شروط القبول بهذه الكليات؛ إذ تم تخفيض نسبة القبول إلى (50%) من نتيجة الثانوية العامة، في حين هناك كليات نسبة القبول فيها (90%)، ويعمل الباحثان عدم إقبال الطلبة على الالتحاق بكليات التربية إلى أسباب عدة، أهمها تدني أجور المعلمين وعدم التوظيف، والأهم من ذلك توقف دول الخليج العربي عن استقدام المعلمين السودانيين للعمل في دولهم نتيجة للاكتفاء الذاتي من المعلمين.

دراسة (الفضيل، 2018): وقد تناولت هذه الدراسة مسألة عزوف الطلبة عن الالتحاق بقسم الرياضيات بكلية التربية بالقبة (ليبيا)، والتي تهدف إلى معرفة أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه المشكلة التي ترتب عليها حدوث نقص كبير في معلمي الرياضيات في مدارس مدينة القبة بعكس بقية التخصصات. وقد لخصت هذه الدراسة أسباب هذا العزوف فيما يأتي:

- أسباب تتعلق بالطالب، مثل انشغال غالب الطلبة بعمل آخر غير الدراسة، وكذا ضعف مستوى خريجي الثانوية العامة في مادة الرياضيات.
 - أسباب تتعلق بالمعلم، ومنها ضعف إعداد معلمي المرحلة الثانوية، وعدم حصول معلمي الرياضيات على دورات تأهيلية متطورة في أساليب التدريس الحديثة.
 - **دراسة (البكري، 2022):** وقد ركز الباحث دراسته على معرفة الأسباب التي تؤدي إلى عزوف الطلبة عن الالتحاق بكليات التربية ومعرفة مدى اختلاف هذه الأسباب باختلاف متغيرات الدراسة: الجنس، الكلية، معدل الثانوية العامة. وقد صمم الباحث استبانة مكونة من (26) فقرة موزعة على أربعة مجالات، طبقها على عينة عشوائية مكونة من (244) طالبًا وطالبة من الملتحقين بالكليات التطبيقية والإنسانية (غير التربوية). وقد أظهرت الدراسة أنَّ أفراد هذه العينة قد أجمعوا على عدد من الأسباب لعزوف الطلبة عن الالتحاق بكليات التربية، وأهمها:
 - تدني الرواتب لموظفي الحقل التربوي وضآلة الحوافز مقارنة بالوظائف الأخرى.
 - أنَّ أولياء الأمور يفضلون أن يلتحق أبناءهم بالكليات المهنية التي تلبى حاجاتهم المادية بعد التخرج.
- وفي ضوء هذه النتائج أوصى الباحث ببعض التوصيات، من أهمها إعادة النظر في التخصصات الحالية.
- دراسة (المسهلي، 2022):** وهدفت إلى معرفة أسباب عزوف الطلبة عن الالتحاق بكليات التربية بالجامعات اليمنية الحكومية، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؛ بغية التوصل إلى حلول لهذه المشكلة، مثل فتح أقسام

جديدة في الكليات، وتحديث المناهج الدراسية وتطويرها بما تتطلبه التطورات في هذا العصر. وقد أعدت الباحثة لهذا الغرض استبانة مكونة من (62) فقرة موزعة على خمسة محاور، وزعت على عينة عشوائية مكونة من عشرين فرداً من أعضاء الهيئة التعليمية بالجامعات الحكومية، وقد أظهرت نتائج البحث تبايناً في وجهات نظر أعضاء الهيئة التعليمية. وفي ضوء هذه النتائج قدمت الباحثة عدداً من التوصيات، وضعتها في عشرين مقترحاً، نوجز منها ما يأتي:

- هيكل الكليات؛ لما من شأنه فتح أقسام وتخصصات جديدة، مواكبة لسوق العمل لتشجيع الطلبة على الالتحاق بها.

- توجيه طلبة المرحلة الثانوية وإعدادهم للالتحاق بكليات التربية.
- تشكيل فرق علمية وتربوية من الخبراء من الجامعات ووزارة التربية والتعليم تقوم بإعداد كتب دراسية تواكب العصر لمختلف المراحل الدراسية.

- منح الأولوية في التوظيف لخريجي كليات التربية عند توزيع الدرجات الوظيفية.
- تخصيص رواتب شهرية أو إعانات مادية نقدية تساعد طلبة كليات التربية على الاستمرار في دراستهم.

دراسة (الهدور، 2023): هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أسباب العزوف عن الالتحاق بالتخصصات العلمية بكليات التربية بالجامعات اليمنية؛ إذ تم تجميع بيانات الطلبة المنسقين في التخصصات العلمية للأعوام من 2016/2017م إلى 2022/21م في كليات التربية في ثمان جامعات، هي: (صنعاء، ذمار، الحديدة، إب، عمران، حجة، المحويت، صعدة). وأظهرت النتائج انخفاض عدد الطلبة الملحقين بالتخصصات العلمية في هذه الكليات في عام 2022/21م مقارنة بعام 2017/16م بنسبة (88%)، كما أظهرت النتائج أن من أهم أسباب هذا العزوف ما يأتي:

- أسباب اقتصادية.
- أسباب متعلقة بالوعي الاجتماعي.
- أسباب متعلقة بطبيعة التخصصات العلمية.

دراسة (بن نيهان وآخرون، 2024): والتي تحمل عنوان (أسباب عزوف طلبة جامعة حضرموت عن الالتحاق بالتخصصات العلمية بكلية التربية من وجهة نظرهم)، وهدفت إلى التعرف على أسباب عزوف الطلبة في جامعة حضرموت عن الالتحاق بالتخصصات العلمية بكلية التربية، وقام الباحثون باستخدام استبانة طبقت على (100) طالب وطالبة في جامعة حضرموت، استنتجوا من خلالها جملة من الأسباب التي أدت إلى عزوف الطلبة عن الالتحاق بالتخصصات العلمية، بكلية التربية، جامعة حضرموت. وقد خرجت الدراسة بجملة من الأسباب، منها ما هو ذاتي، ومنها ما هو موضوعي تركزت في طبيعة المواد العلمية، قلة التوعية المدرسية، أسباب اجتماعية وأسرية، ميول الطلبة ورغباتهم وأسباب تتعلق بمجال العمل.

دراسة (الكندي، 2017): بخلاف ما تناولته الدراسات السابقة فقد تناولت الباحثة في دراستها هذه أسباب زيادة الإقبال على الالتحاق بكليات التربية من قبل الطلاب في جامعة الكويت من وجهة نظر الطلاب الملحقين بكليات التربية أنفسهم، إذ أظهرت الدراسة الأسباب الآتية:

- أسباب اقتصادية، وتتمثل في حصول خريجي كليات التربية على الراتب الأفضل، مقارنة بالمهن الأخرى.

- أسباب اجتماعية، وتتمثل في رغبة الوالدين في التحاق أبنائهم بمهنة التعليم، والإسهام في خدمة المجتمع.
- أسباب أكاديمية، وتتمثل في رغبة الطلبة في الالتحاق بكليات التربية؛ لأن الدراسة في هذه الكليات تتم باللغة العربية، والحصول على فرص جيدة لمواصلة الدراسات العليا.

التعليق على الدراسات السابقة وورش العمل:

جميع الدراسات السابقة وورش العمل أجمعت على أن هناك عزوفاً كبيراً من قبل الطلبة للالتحاق بكليات التربية، وحددت أسباب عزوف الطلبة عن الالتحاق بكليات التربية، واختلفت ما بين عزوف عام عن مجمل التخصصات، كما ورد في كل الورش العلمية، ودراسة كل من البكري، المسهلي، الفضيل، أحمد والكر سني. وعزوف جزئي تمثل في العزوف عن تخصصات محددة بكليات التربية، مثل دراسة بن نبهان وآخرون، ودراسة الهدور.

أما ما يخص نتائج هذا العزوف، وما ترتب عليه من آثار سلبية على سير العملية التعليمية في المدارس، واستدامة التعليم فيها بسبب وجود النقص في المعلمين، فقد ظهر فقط في دراسة الفضيل (ليبيا) ودراسة أحمد والكر سني (السودان). وهاتان الدراستان أكثر تشابهاً مع بحثنا الحالي، الذي حدد ضمن أهدافه إظهار الآثار السلبية على سير الدراسة واستدامتها في المدارس اليمنية.

بخلاف الدراسات التي استهدفت عزوف الطلبة عن الدراسة بكليات التربية، فإن دراسة الكندري (الكويت) تظهر الإقبال المتزايد للطلبة في الكويت على الدراسة بكليات التربية، وبينت جملة من الأسباب التي جعلت الطلبة يميلون للدراسة بكليات التربية، وأهمها الجانب الاقتصادي؛ إذ إن رواتب المعلمين من أعلى رواتب الجهاز الإداري المدني في الدولة.

الجانب العملي للبحث

سنتناول في هذا الجزء من البحث بعض الإحصائيات، التي حصلنا عليها من بعض كليات التربية في الجامعات الحكومية اليمنية، الخاصة بأعداد الطلبة المقيدين في المستوى الأول في العام الجامعي 2011/2010م وهو آخر عام جامعي سبق الأزمة اليمنية، وكذا أعداد الطلاب المقيدين في المستوى الأول في العام الجامعي 2024/2023م، ومن ثم سنقوم بعمل مقارنة رقمية بين أعداد الطلاب المقيدين في هذين العامين، من أجل الوصول إلى نسبة انخفاض عدد الطلبة الملتحقين بكليات التربية التي شملتها الدراسة، نموذجاً لبقية كليات التربية في الجامعات الحكومية، وتعد هذه النسبة مؤشراً لنسبة الانخفاض في عدد الخريجين، بغض النظر عن أعداد الطلبة الذين لم يكملوا دراستهم بهذه الكليات، وهو مؤشر آخر لبيان أعداد المعلمين الذين يمكن أن تمدهم الكليات إلى مكاتب التربية والتعليم بمحافظات تلك الكليات، كما سنقوم بتحليل هذه النسب (المؤشرات) تحليلاً وصفيًا لتحديد أسباب عزوف الطلبة عن الدراسة بكليات التربية بالجامعات اليمنية مستفيدين من ما توصلت إليه الدراسات السابقة، وورش العمل التي ناقشت هذه المشكلة.

كما سنتناول الإحصائيات التي حصلنا عليها من الإدارة العامة للتربية والتعليم بمحافظة شبوة، التي شملت أعداد المدارس الأساسية والثانوية وعدد الشعب الدراسية، والطلبة، بالإضافة إلى عدد المعلمين ذكوراً وإناثاً، المعينين الثابتين والمتعاقدين بمحافظة شبوة، ومنه نستنتج حجم العجز في المعلمين في المحافظة في عام 2024/2023م

واعتماد حالة الوضع التعليمي في العام 2011/2010م لعملية المقارنة، ومن ثم التوصل إلى حجم العجز من المعلمين، بالاستعانة ببعض الأفكار التي حصلنا عليها من قيادة مكتب التربية والتعليم شبوة. ومن خلال هذه النتائج الخاصة بمقدار العجز في المعلمين بالمحافظة يمكننا الوصول إلى مقدار العجز المتوقع خلال الخمس السنوات القادمة معتمدين في ذلك على تحليل الوضع القائم حالياً، والظروف التي تمر بها البلاد، وما نتج عنها من مشاكل في مجال التربية والتعليم أثرت في سير العملية التعليمية في المحافظة.

عرض نتائج البحث ومناقشتها

أولاً: للإجابة عن السؤال الأول الذي ينص على: هل هناك فرق في أعداد الطلبة المقبولين في المستوى الأول بكليات التربية في الجامعات اليمنية في الجمهورية اليمنية قبل الأزمة اليمنية السياسية في البلاد وما بعدها؟ اتبع الباحث ما يأتي:

- معرفة مستوى الانخفاض في أعداد الطلبة الملتحقين بكليات التربية في الجامعات اليمنية:

قام الباحث بالتواصل مع قيادات كليات التربية المحددة في هذه الدراسة وعددها (11) كلية من محافظات مختلفة، وبعض الجهات المختصة في بعض الجامعات اليمنية الحكومية، وحصل منها على بيانات أعداد الطلبة الملتحقين في المستوى الأول، في العام الجامعي 2011/2010م، وكذا العام الجامعي 2024/2023م في غالب كليات عينات الدراسة، وأعوام أخرى في بعض الكليات، من غير الحاجة إلى ذكر التخصصات، أو الأقسام العلمية. كما في الجدول رقم (3):

م	اسم الكلية	العام الجامعي	أعداد الطلبة			العام الجامعي	أعداد الطلبة			مقدار النقص	نسبة النقص
			ج	أ	ذ		ج	أ	ذ		
1	التربية عتق	2011/2010	176	16	192	2024/2023	27	22	5	165	85.9%
2	التربية عدن	=	82	984	1066	=	189	148	41	877	82.3%
3	التربية المكلا	2015/2014	584	216	800	=	141	112	29	659	82.4%
4	التربية سيئون	2011/2010	181	122	303	=	169	124	45	134	44.2%
5	التربية إب	=	172	276	448	=	125	87	38	323	72.1%
6	التربية زنجبار	2014/2013	450	585	1035	=	83	70	13	952	92%
7	التربية لودر	=	264	39	303	=	51	16	35	252	83%
8	التربية صبر	2011/2010	163	338	501	=	103	94	9	398	79.4%
9	التربية المهرة	2015/2014	139	117	256	=	44	40	4	212	82.8%
10	التربية الضالع	2011/2010	528	163	681	=	64	21	43	617	90.1%
11	التربية بيحان	2020/2019	131	21	152	=	27	21	6	131	86.2%
	الإجمالي		2870	2877	5737	=	1023	755	268	4714	82.2%

جدول رقم (3)

من الملاحظ في الجدول أعلاه اختلاف العام الجامعي الأول في بعض الكليات، وذلك لعدم وجود الإحصائيات الخاصة بالعام الجامعي 2011/2010م، لدى بعض الكليات، وتم موافقتنا بأقدم إحصائيات لدى

الجهات المختصة بها مثل كليات التربية المكلا، زنجبار، لودر، المهرة. أما كلية التربية ببحان فقد كان أول عام في الجدول أعلاه 2020/2019م وهو عام إنشاء الكلية.

كما يلاحظ قلة نسبة انخفاض أعداد الطلبة المقبولين بالمستوى الأول في كلية التربية سيئون، مقارنة ببقية كليات التربية الأخرى؛ وذلك لفتح أقسام جديدة بالكلية مما أدى إلى رفع نسبة الأقبال في الأقسام الجديدة.

إن الظروف التي تمر بها المحافظات اليمنية متقاربة إلى حد ما، فعدم الاستقرار المعيشي للأسر اليمنية لا يختلف كثيرًا من محافظة إلى أخرى، سواء كانت من المحافظات المحررة أو من المحافظات الواقعة تحت السيطرة الحوثية. وعليه سنفترض تساوي هذه الظروف التي تأثرت بالأزمة السياسية في اليمن بعد ما يسمى بثورة الربيع العربي في عام 2011م، ونعتمد ما ورد في الجدول رقم (3) من نسب انخفاض في مستوى الإقبال على الدراسة بكليات التربية عينة هذه الدراسة خلال الفترة الممتدة من العام الجامعي 2010/2011م إلى العام 2023/2024م بغض النظر عن الاختلاف في بعض الأعوام. وعليه فإنه من الجدول أعلاه يكون عدد المتقدمين من الذكور في العام الأول (2870) طالبًا، في حين انخفض العدد في عام 2023/2024م ليصل إلى (268) طالبًا، وعليه فإن نسبة عزوف الطلاب الذكور عن الالتحاق بكليات التربية تساوي (90.7%)، أمّا عدد الطالبات اللاتي التحقن بتلك الكليات في العام الأول فيسواي (2877) طالبة، وفي عام 2023/2024م انخفض العدد ليصل إلى (755) طالبة، أي إن نسبة عزوف الطالبات عن الالتحاق بكليات التربية في الجامعات الحكومية تساوي (73.8%)، وهو أقل بكثير من نسبة عزوف الطلبة الذكور، وعليه يمكن حساب نسبة عزوف الطلاب من كلا الجنسين عن الالتحاق بالجامعات الحكومية في اليمن ليصل إلى (82.2%). وبهذا تمت الإجابة عن السؤال الأول من أسئلة الدراسة.

ثانيًا: للإجابة عن السؤال الثاني الذي ينص على: ما الأسباب التي أدت إلى عزوف الطلبة عن الالتحاق بكليات التربية في الجامعات اليمنية بالجمهورية اليمنية؟ اتبع الباحث ما يأتي:

عن أسباب هذا العزوف كما ذكرنا في مقدمة هذا البحث، إننا لن نقوم بعمل أية استبيانات لمعرفة هذه الأسباب، وإنما سنكتفي بما توصلت إليه الدراسات السابقة، وورش العمل التي أقيمت في هذا الشأن من نتائج تحدد أسباب عزوف الطلبة عن الالتحاق بكليات التربية. ولكن غالب هذه النتائج لم تشر إلى اختلاف نسب العزوف بين الذكور والإناث من الطلبة. وعليه فإنه ليس باستطاعتنا أن نحدد السبب في فارق نسبة العزوف بين الجنسين، ولكن من خلال ما نشاهده على أرض الواقع يمكن القول إن السبب الرئيس في هذا الشأن هو الجانب الاقتصادي؛ إذ لجاء الكثير من الشباب إلى الالتحاق بالمؤسسات العسكرية، والأمنية لسد الحاجة لمتطلبات العيش الصعبة في هذه الظروف.

وفيما يخص أسباب عزوف الطلبة بشكل عام عن الالتحاق بكليات التربية بالجامعات الحكومية اليمنية، فإننا وبعد تجميع ما توصلت إليه الدراسات وورش العمل المختلفة التي هدفت إلى دراسة هذا الموضوع نوجزها فيما يأتي:

- 1- أسباب اقتصادية: وتتلخص فيما يأتي:
 - ضعف الراتب الشهري للمعلمين، والحوافز المادية الأخرى مقارنة بباقي المهن.
 - الصعوبة عند كثير من الأسر في الإنفاق على أبنائها في تعليمهم الجامعي، خاصة إذا كان موقع الكلية بعيدًا عن سكن الأسرة؛ إذ يحتاج الطالب إلى سكن وغذاء، ومصروفات طلابية أخرى.

- لا يمكن لأي أسرة أن تستقرض مبلغًا ماليًا معينًا لتعليم ابنها، لتجده بعد إكمال دراسته عاطلاً عن العمل، أو معلمًا براتب زهيد.
 - 2- أسباب اجتماعية:
 - النظرة القاصرة للمجتمع تجاه المعلمين.
 - قلة احترام الطلبة لمعلميهم، بسبب السلوك السيء لبعض الطلبة، وعدم وجود مبدأ الثواب والعقاب في اللوائح المدرسية.
 - ضعف فرص التطور الوظيفي للمعلمين مقارنة بالمهن الأخرى.
 - 3- أسباب تتعلق بطبيعة مهنة التعليم:
 - العمل اليومي والمستمر للمعلم.
 - المتابعة اليومية المستمرة ليلاً، ونهاراً في متابعة أنشطة الطلبة الصفية واللاصفية.
 - 4- أسباب أمنية:
 - لا توجد للمعلمين حماية كاملة أثناء عملهم.
 - الحروب والانفلات الأمني حالت دون إرسال بعض الأسر أبناءها للدراسة بالجامعة.
- ثالثاً/ للإجابة عن السؤال الثالث الذي ينص على: ما درجة تأثير عزوف الطلبة عن الالتحاق بكليات التربية في الجامعات اليمنية بالجمهورية اليمنية على استدامة التعليم في مدارس التعليم العام بمحافظة شبوة؟ اتبع الباحث ما يأتي:

من خلال التواصل مع قيادات مكتب التربية والتعليم بمحافظة شبوة، تم حصولنا على جملة من الإحصائيات المتعلقة بأعداد الطلبة، والمدارس، والشعب الدراسية، وأعداد المعلمين الثابتين والمتعاقدين في العام الدراسي 2011/2010م والعام 2024/2023م. وسنقوم بإعادة ترتيبها وجدولتها بالتفصيل، وفقاً لمديريات محافظة شبوة، ولا سيما إحصائيات العام 2024/2023م، أما إحصائيات العام 2011/2010 فقد حصلنا عليها مختصرة، لذلك نضعها كما وردت إلينا، في الجداول الآتية:

الجدول رقم (4) يوضح عدد المدارس الأساسية والثانوية والمختلطة في محافظة شبوة للعام الدراسي 2011/2010م

م	المرحلة	بنين	بنات	مختلطة	الإجمالي
1	أساسي	54	38	365	447
2	أساسي/ ثانوي	8	20	40	68
3	ثانوي	15	0	3	23
	الإجمالي	77	58	403	538

جدول رقم (4)

من الملاحظ في الجدول رقم (4) وجود مرحلة دراسية (أساسي/ثانوي)، والمقصود بهذا المصطلح أن هذه المدارس ليست مدارس أساسية فقط، وإنما بها صفوف من المرحلة الثانوية، إما أن تكون صفوفًا ثانوية مكتملة (1-3)، وإما أن تكون صفًا أو صفين من الثانوية فقط، وهذا النوع من المدارس يوجد في القرى، أو مدارس البنات في المدن، و فيما يخص مصطلح (مختلطة)، فيقصد به أن هذا النوع من المدارس إما أن تكون الدراسة فيها لفترتين،

فترة خاصة بالبنين وفترة ثانية للبنات، وإما أن هناك صفوفًا خاصة بالطالبات وصفوفًا أخرى للطلبة الذكور، كما يظهر في هذا الجدول، فإن إجمالي مدارس محافظة شبوة هو (538) مدرسة حكومية، وفقًا لإحصائيات العام الدراسي 2010/2011م.

أما الجدول رقم (5) فيوضح أعداد الطلبة والمعلمين في مدارس محافظة شبوة الأساسية والثانوية في العام الدراسي 2010/2011م:

أعداد المعلمين			أعداد الطلبة			الجنس
إجمالي	ثانوي	أساسي	إجمالي	ثانوي	أساسي	
4128	333	3795	75001	9406	65595	ذكور
1199	0	1199	4258	1984	40614	إناث
5327	333	4994	115299	11390	106209	الإجمالي

جدول رقم (5)

وفقًا لهذا للجدول رقم (5) تكون أعداد الطلبة في محافظة شبوة (115299) طالبًا، وعدد المعلمين (5327) معلمًا، وبهذا يكون معلم لكل (21.64) طالبًا، ووفقًا لما ورد من تصريح أحد المختصين بمكتب التربية شبوة، فإن العجز في المعلمين يختلف من مديرية إلى أخرى، فهو يتراوح من (5%) إلى (18%) في العام الدراسي 2010/2011م.

ومن الطبيعي أن تزيد أعداد الطلبة عامًا بعد آخر، بحسب النمو السكاني المتزايد عامًا بعد عام، ووفقًا للبيانات الواردة من مكتب التربية والتعليم شبوة، فإن إجمالي عدد الطلبة في مدارس محافظة شبوة الحكومية في العام الدراسي 2023/2024م بلغ (152658) طالبًا، حسب ما هو في الجدول رقم (6). بزيادة (37359) طالبًا بنسبة زيادة (24.5%)، وفيما يأتي توزيع أعداد الطلبة، وفقًا للجنس والمرحلة الدراسية والمديرية.

م	المديرية	المدارس الأساسية			المدارس الثانوية		
		ذكور	إجمالي	أناث	ذكور	أناث	إجمالي
1	عتق	8756	17518	8762	1833	1436	3269
2	بيحان	9380	17857	8477	1498	731	2229
3	حبان	4783	9241	4458	1034	617	1651
4	جردان	3064	5664	2600	426	349	775
5	حطيب	1422	2396	974	115	35	150
6	دهر	748	1419	671	135	70	205
7	رضوم	3968	6897	2929	470	120	590
8	الروضة	3546	6328	2782	547	235	782
9	الصعيد	5026	8903	3877	800	441	1241
10	الطلح	928	1647	719	62	35	97
11	عرماء	1771	3383	1612	167	112	279
12	عسيلان	5100	9062	3962	875	410	1285
13	عين	2760	5018	2258	572	410	982

14	مرخة السفلى	5637	4592	10229	875	342	1217
15	مرخة العليا	1951	1443	3394	203	83	286
16	ميفعة	7252	4928	12180	1312	386	1698
17	نصاب	7222	6019	13241	896	650	1546
	الإجمالي	73314	61063	134377	11820	6462	18282
جدول رقم (6)							

أما عدد المعلمين المقيدين في سجلات المدارس في مديريات شبوة في العام الدراسي 2024/2023م، فقد انخفض مقارنة بعددهم في العام الدراسي 2011/2010م، ليصل إلى (4830) معلماً، بعد تعيين عدد من المعلمين الجدد في نهاية عام 2011م؛ إذ نقص العدد بنسبة (9.33%)، ويرجع هذا النقص إلى إحالة عدد من المعلمين إلى التقاعد، وتحويل البعض خارج المحافظة، ومع نقص عدد المعلمين وزيادة عدد الطلبة ليصبح معلم لكل (31.6) طالباً.

والجدول التالي رقم (7) يوضح عدد المعلمين المقيدين في سجلات المديريات في العام الدراسي 2024/2023م:

المديرية	المعلمون			المديرية	المعلمون		
	ذكور	إناث	إجمالي		ذكور	إناث	إجمالي
عتق	504	258	662	الطح	71	14	85
بيحان	321	79	400	عرماء	97	24	121
حبان	174	71	245	عسيلان	266	113	379
جردان	165	17	182	عين	205	77	282
حطيب	73	17	90	مرخة السفلى	292	84	376
دهر	55	11	66	مرخة العليا	117	12	129
رضوم	187	44	231	ميفعة	304	67	371
الروضة	288	47	335	نصاب	399	113	512
الصعيد	292	72	364	الإجمالي	3810	1120	4830

جدول رقم (7)

وفقاً للبيانات المقدمة للباحث من مكتب التربية والتعليم شبوة، فإن عدد المعلمين المقيدين في سجلات المديريات، لا يعني وجودهم في الميدان، بل يوجد من بينهم أعداد قليلة من المتوقّفين والمرضى ومن بلغوا أحد الأجلين أو كليهما، ومنهم المفرغون للعمل في مرافق أخرى.

وبالرجوع إلى اللائحة المدرسية، الصادرة بالقرار الوزاري رقم (53) للعام (1997م)، واستناداً إلى المادة رقم (29) التي تنص على أن يكون نصاب المعلمين في المدارس الأساسية والثانوية كالاتي:

- نصاب المعلم في الحلقة الأولى من التعليم الأساسي (1-3) عدد حصص الصف (معلم صف).
- نصاب المعلم في الصفوف (4-6) هو (28) حصة.
- نصاب المعلم في الصفوف (7-9) هو (24) حصة.
- نصاب المعلم في المرحلة الثانوية هو (21) حصة.

ومع احتساب عدد الحصص في الأسبوع لكل مرحلة دراسية في التعليم الأساسي والثانوي، قام الباحث بعمل مقارنة بين نصاب المعلم وعدد الحصص الأسبوعية لكل مرحلة، ومنها تم احتساب ما تحتاجه كل مرحلة دراسية من المعلمين، وفقاً لما يأتي:

- لكل شعبة دراسية من الصفوف (3-1) من التعليم الأساسي معلم واحد.
- لكل شعبة دراسية من الصفوف (6-4) من التعليم الأساسي (1.25) معلم.
- لكل شعبة دراسية من الصفوف (9-7) من التعليم الأساسي (1.5) معلم.
- لكل شعبة دراسية من المدارس الثانوية (1.8) معلم.

وفي ضوء ذلك تم حصر احتياج كل مديرية من معلمي التعليم الأساسي والثانوي في العام الدراسي 2024/2023م؛ ليصبح عدد ما تحتاجه مدارس محافظة شبوة من المعلمين (5956) معلماً في التعليم الأساسي، كما هو موضح في الجدول رقم (8)، و(1047) معلماً في التعليم الثانوي، كما هو موضح في الجدول رقم (9). عدد الشعب حسب المرحلة الدراسية وما تحتاجه من المعلمين في المدارس الأساسية في كل مديرية:

المديرية	الصفوف 3-1		الصفوف 6-4		الصفوف 9-7		الاجمالي العام	
	عدد المعلمين	عدد الشعب	عدد المعلمين	عدد الشعب	عدد المعلمين	عدد الشعب	عدد المعلمين	عدد الشعب
عتق	155	155	213	164	200	133	566	453
بيحان	212	212	250	192	220	146	682	550
حبان	159	159	198	152	140	93	497	378
جردان	123	123	131	101	99	66	253	295
حطيب	70	70	66	51	44	29	180	150
دهر	34	34	35	27	35	23	104	83
رضوم	103	103	95	73	68	45	266	221
الروضة	108	108	122	94	101	67	341	269
الصعيد	130	130	150	115	128	85	408	330
الطلح	32	32	36	28	24	16	92	76
عرماء	66	66	64	49	63	42	193	157
عسيلان	142	142	174	134	134	89	450	365
عين	92	92	96	75	96	64	284	231
مرخة السفلى	152	152	138	106	125	83	415	356
مرخة العليا	75	75	83	64	32	21	171	160
ميفعة	130	130	155	119	105	70	390	319
نصاب	214	214	255	196	195	130	664	549
الاجمالي	1997	1997	2261	1740	1809	1202	5956	4942

جدول رقم (8)

عدد الشعب وما تحتاجه من معلمين في المدارس الثانوية: في الجدول رقم (9)

م	المديريات	الصفوف					ما تحتاجه من معلمين
		أول ثانوي	ثاني علمي	ثاني أدبي	ثالث علمي	ثالث أدبي	إجمالي
1	عتق	38	31	1	31	1	102
2	بيحان	23	19	0	13	0	55
3	حبان	20	20	0	18	0	58
4	جردان	10	10	0	10	0	30
5	حطيب	3	3	0	2	0	8
6	دهر	3	4	0	5	0	12
7	رضوم	8	8	0	6	0	22
8	الروضة	9	8	0	6	0	23
9	الصعيد	9	10	0	7	0	26
10	الطلح	1	1	0	1	0	3
11	عرماء	4	4	0	4	0	12
12	عسيلان	17	15	0	13	0	45
13	عين	12	12	0	12	0	36
14	مرخة السفلى	15	9	3	9	1	37
15	مرخة العليا	4	3	1	3	1	12
16	ميفعة	13	9	2	7	1	32
17	نصاب	25	23	0	20	0	68
	الإجمالي	214	189	7	167	4	581
							1047

جدول رقم (9)

وعليه فإن إجمالي عدد المعلمين المقيدین في مديريات محافظة شبوة في التعليم الأساسي، والثانوي يصل إلى (7003) معلمين ومعلمات، لكن هذا العدد لم يفِ بحاجة المحافظة من المعلمين؛ إذ إن هناك عجزاً في عدد المعلمين في كل مديريات شبوة في العام الدراسي 2024/2023م، كما هو موضح في الجدول رقم (10)، الذي يوضح أيضاً عدد ما تحتاجه مدارس شبوة الحكومية من المعلمين، وعدد المعلمين الثابتين المقيدین في سجلات المديريات والعدد الفعلي الموجود في الميدان، مقدار العجز في المعلمين بالمحافظة:

المديرية	ما تحتاجه من المعلمين			عدد المقيدین في المديريات	مقدار العجز من المعلمين	نسبة العجز في المديریات %
	أساسي	ثانوي	إجمالي			
عتق	566	184	750	662	88	13.29
بيحان	682	99	781	400	381	95.25
حبان	497	104	601	245	356	145.30
جردان	253	54	307	182	125	68.86
حطيب	180	14	194	90	104	115.56

90.90	60	66	126	22	104	دهر
28.13	65	231	306	40	266	رضوم
11.04	37	335	382	41	341	الروضة
25.00	91	364	455	47	408	الصعيد
14.11	12	85	97	5	92	الطلح
77.69	94	121	215	22	193	عرماء
40.11	152	379	531	81	450	عسيلان
23.76	67	282	349	65	284	عين
27.13	102	376	482	67	415	مرخة السفلى
49.61	64	129	193	22	171	مرخة العليا
20.75	77	371	448	58	390	ميفعة
53.52	274	512	786	122	664	نصاب
44.49	2149	4830	7003	1047	5956	الإجمالي

جدول رقم (10)

ومن خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (10)، تصبح نسبة العجز في المعلمين (44.49%)، من عدد ما تحتاجه المحافظة، من معلمين في مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي.

وفي ضوء هذا العجز الكبير في المعلمين، لم يكن في العام الدراسي 2024/2023م فحسب، بل ظهر في أعوام سابقة ولكن بنسبة أقل، يقوم مكتب التربية والتعليم بمحافظة شبوة بالتعاقد مع عدد من المعلمين، من مستويات تعليمية مختلفة، (ثانوية عامة، دبلوم، بكالوريوس)، مقابل راتب زهيد جداً (35 ألف ريال للثانوية العامة، 40 ألف ريال للدبلوم، و50 ألف ريال للبكالوريوس)، بالإضافة إلى تدخل بعض الصناديق المانحة مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية، بالتعاقد أيضاً مع معلمين للعمل في بعض المديریات، التي وصل العجز فيها إلى حد كبير، مثل مديرية حبان، لكن مكاتب التربية والتعليم في المديریات لم تجد من يمكن أن تتعاقد معه أحياناً لقلّة الراتب التعاقد في المدارس الحكومية، بالإضافة إلى تهافت أصحاب المدارس الخاصة ومجالس الآباء في بعض القرى على المعلمين، وإغرائهم برواتب تعاقدية كبيرة وحوافز أخرى، مقارنة بالمدارس الحكومية، وهذا أضاف عبئاً كبيراً على كاهل الإدارات المدرسية الحكومية.

وبالرغم من هذه التعاقدات مع المعلمين للعمل في المدارس الحكومية؛ إذ بلغ عدد المتعاقدين (1515) معلماً ومعلمة، موزعين على مديريات المحافظة، فإن العجز لم ينخفض للمستوى المأمول؛ إذ وصل العجز إلى (658) معلماً ومعلمة، بنسبة عجز تصل إلى (10.37%) من إجمالي العدد المطلوب من المعلمين في المحافظة، في العام الدراسي 2024/2023م.

إن العدد (4830) معلماً، لا يمثل العدد الفعلي، الموجود في الميدان، في العام 2024/2023م، كما ذكرنا سابقاً، بل إن منهم المتوفين، والمرضى، والمفرغين في مرافق أخرى، وعدداً منهم يشغل منصباً إدارياً في المدارس، ولأننا لم نحصل على العدد الفعلي للمعلمين أو نسبته في المدارس، لاختلاف النسب من مديرية إلى أخرى، وإلا لأصبح العجز أكبر مما ذكرناه أعلاه.

ونتيجة لتوقف التوظيف في المجال التربوي، وانتقال كافة المعلمين والمعلمات الوافدين من المحافظات الأخرى إلى محافظاتهم، بعد أن أنهوا الفترة المحددة لهم للعمل في محافظة شبوة (15 سنة)، البالغ عددهم نحو (500) معلم ومعلمة، بالإضافة إلى بلوغ ما لا يقل عن (2000) معلم أحدَ أجلي التقاعد، فضلاً عن حالات الوفاة والمرض الممكن حدوثها للمعلمين الثابتين، البالغ عددهم في العام 2024/2023م (4830) معلمًا، أي إن عدد المعلمين الثابتين بالمحافظة سينقص بمقدار (2500) معلم ومعلمة، ليصبح عدد المعلمين الثابتين الباقين بعد خمس سنوات نحو (2330) معلمًا ومعلمة. إضافة إلى أن هذا النقص في المعلمين سيقابل بزيادة في عدد الطلاب والمدارس، وستتفاقم المشكلة أكبر في كل عام؛ إذ إنَّ من المتوقع أن تصل نسبة العجز في المعلمين إلى أكثر من (70%)، إذا استمر الوضع الحالي على ما عليه مستقبلاً، وبهذا تمت الإجابة عن السؤال الثاني من أسئلة البحث. ولكن يجب الإشارة إلى أن غالب مَنْ تَمَّ التعاقد معهم، هم من حملة شهادة الثانوية العامة فقط، وهم غير مؤهلين للعمل كمعلمين، لا من الناحية العلمية ولا من الناحية التربوية، وهذا يؤثر في سير العملية التعليمية في المدارس، وجودة مخرجاتها، مما يعكس نفسه على استدامة التعليم في المدارس، وبالتالي لا يمكن الحديث عن تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة التي حدَّتها الأمم المتحدة، لا جزئياً ولا كلياً. وفي ضوء هذه النتائج، يوصي الباحث بما يأتي:

- الاهتمام بكليات التربية في الجامعات الحكومية اليمنية، وتجهيزها بأحدث الوسائل التعليمية، ومراجعة خططها الدراسية، التي عفى عنها الزمن دون تحديث.
- فتح باب التوظيف في الحقل التربوي المتوقف منذ عام 2011م.
- رفع رواتب المعلمين وحوافزهم، وتعزيز مكانتهم في المجتمع، بعد انهيار قيمة العملة المحلية.
- توفير السكن والغذاء، والمواصلات والحوافز المادية لطلبة كليات التربية.
- فتح فروع لكليات التربية بالمحافظات، في المناطق ذات الكثافة السكانية الكبيرة، البعيدة من مواقع الكليات، ليتمكن أبناء هذه المناطق من الالتحاق بالكليات، خاصة الفتيات منهم.
- عقد مؤتمر وطني لمناقشة تداعيات هذه المشكلة، بتنسيق مشترك بين وزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، قبل أن تصل المشكلة إلى مستوى يستعصي فيه الحل، أو كما يقال، قبل أن يتعمق الفأس في الرأس.
- وفي ختام هذه الدراسة يتقدم الباحث بجزيل الشكر لكل من ساعده في إنجاز هذا العمل عن طريق تزويده بالمعلومات والإحصائيات اللازمة لهذا البحث.

المراجع

- 1- إبراهيم، مصطفى وآخرون (1972). المعجم الوسيط، اسطنبول، المكتبة العربية للطباعة والنشر، تركيا.
- 2- إبراهيم، محمد نصحي. تداعيات تطوير كليات التربية في الوطن العربي، www.kenanaonline.com
- 3- أحمد والكر سني (2010). عزوف الطلاب عن التقديم لكليات التربية: دراسة وسط طلاب كليات التربية بالجامعات السودانية، مجلة دراسات نفسية، المجلد (1) العدد (2). السودان.

- 4- باحمدان والديب (2022). دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد (42) ابريل 2022م. www.ajsp.net
- 5- البكري، سالم (2022). أسباب عزوف الطلاب عن التقديم لكليات التربية بجامعة عدن من وجهة نظر الطلاب الدارسين في الكليات غير التربوية، مجلة العلوم التربوية والدراسات الانسانية جامعة تعز، العدد (22) مارس 2022.
- 6- بن نبهان، فاطمة وآخرون (2024). أسباب عزوف طلبة جامعة حضرموت عن الالتحاق بالتخصصات العلمية بكلية التربية من وجهة نظرهم، مجلة الريان للعلوم الانسانية، المجلد (7) العدد (12) يونيو 2024م اليمن. 157-177.
- 7- التقرير العالمي لرصد التعليم (2016). التعليم من اجل الناس والكوكب: بناء مستقبل مستدام للجميع.
- 8- حسن، فاطمة (2006). الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة وأثرها على صادرات منظمة الأقطار المصدرة للبتترول، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة - مصر.
- 9- راشد، علي (2001). اختيار المعلم واعداه ودليل التربية العملية، دار الفكر العربي القاهرة، 2001م - مصر.
- 10- الصعيب، خالد (2023). معنى الاستدامة. موقع مفاهيم، www.mafaheem.info/p=1451
- 11- صلاح، أمنية (2023). أسباب العجز في إعداد المعلمين وكيفية معالجته، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية. www.scss.com.eg/33479/
- 12- العايب، عبدالرحمن (2011). التحكم في الأداء الشامل في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، الجزائر.
- 13- عباس، احمد عبدالقادر (2023). واقع برامج اعداد وتأهيل معلمي الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي في الجمهورية اليمنية وتحديات التطوير، مجلة جامعة صنعاء الانسانية، المجلد (2) العدد (1). 142-172.
- 14- عبد القادر، غادة (1992). قياس العائد الاقتصادي في التعليم في الجمهورية العربية السورية، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة - مصر.
- 15- عبد الكافي ، إسماعيل (1991). التعليم وبث الهوية القومية في مصر، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة - مصر.
- عبيد، تركي عبدالمحسن (2024). الاستدامة في التعليم، جريدة الرياض، الأحد 14 ابريل 2024م. www.alriyadh.com/2069962
- 16- عبيدات، سهيل (2007). اعداد المعلمين وتنميتهم - تجربة الجمهورية اليمنية، دار الكتاب العالمي عمان - الاردن.
- 17- عبيد، تركي عبدالمحسن (2024). الاستدامة في التعليم، جريدة الرياض، الأحد 14 ابريل 2024م. www.alriyadh.com/2069962
- 18- الفضيل، عجائب (2018). عزوف الطلاب عن الالتحاق بقسم الرياضيات بكلية التربية بالقبه (الأسباب - العلاج)، المجلة الليبية العالمية، العدد (36) فبراير 2018م، جامعة بنغازي - ليبيا.
- 19- الكندي، نبيلة (2017). أسباب التحلق الطلبة بكلية التربية في جامعة الكويت من وجهة نظر الدارسين فيها وعلاقتها ببعض المتغيرات، مجلة كلية التربية جامعة عين شمس، العدد (44)، مصر.
- 20- المركز التربوي للبحوث والإنماء - لبنان. (1997). www.crdp.org

- 21- المسهلي، أمة الله (2022). أسباب عزوف الطلاب عن الالتحاق بكليات التربية بالجامعات اليمنية الحكومية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، مجلة جامعة البيضاء، المجلد (4) العدد (1) إبريل 2022، 52-72.
- 22- قانون التعليم رقم (45) للعام 1992م - الجمهورية اليمنية - صنعاء.
- 23- الهدور، زيد (2023). أسباب عزوف الطلاب بالتخصصات العلمية في كليات التربية بالجامعات اليمنية، مجلة كلية التربية جامعة صنعاء، المجلد (12) العدد (18) أبريل 2023م.
- 24- وثيقة الأمم المتحدة (1987). التنمية المستدامة وأهدافها، www.un.org/sustainabledevelopment/ar/communications-material/
- 25- وزارة التعليم السعودية (2024). www.sa.gov. oct.23



Students' Reluctance to Join Faculties of Education and its Impact on the Sustainability of Education in Yemeni Schools: Shabwa as a Case Study

Dr. Mohammed Ahmed Laswer

Assistant Professor, Dept of Mathematics
Faculty of Education, Ataq, Shabwah University
dmlaswer@gmail.com

Abstract

This study aims at identifying the size and comprehensiveness of the problem of students' reluctance to join education faculties affiliated to government universities. It focused on studying the relationship between graduates' numbers and Shabwah Governorate's need to teachers both now and in future. Shabwah Governorate has been targeted as a representative model to the rest of the Yemeni governorates through an access to knowing the size of deficiency in teachers' numbers in Shabwah Governorate. To achieve the goals of this study, the researcher collected the data of the fresher students joining the first level in the education faculties of the government universities (11 colleges as representing sample of the rest of the colleges) of the academic year 2011-2012 and 2023-2024. By analysing the data, it is concluded that there is great deficiency in the number of students joining education faculties. The percentage of students' reluctance in the academic year 2023-2024 is (82.2%) out of the total number of students joining the first level in the academic year 2010-2011 due to economic, social, security reasons, as well as reasons associated to the teacher's job nature. In analysing the statistics obtained from the Education Office in Shabwa Governorate regarding the numbers of students, teachers, schools, class groups in the years 2010/2011 and 2023/2024; and based on the population growth in the period between these two years; and the subsequent increase in the number of students and academic departments, with a decrease in the number of permanent teachers, due to the decline in the number of graduates of the faculties of education; and the unwillingness of many graduates to work as teachers, due to the political and economic crisis in the country; and the termination of employment; in addition to the termination of a large number of permanent teachers, either due to death, or reaching the retirement dates, or their release to work in other facilities, the researcher reached the following results: 1) The current teacher deficit in Shabwa Governorate is (44.49%), relying only on permanent teachers, and (10.37%) with the help of contract teachers. 2) The expected deficit in teachers in Shabwa Governorate after five years is approximately (70%). According to these results, the researcher recommends the following:

- Paying more attention to the faculties of education in Yemeni government universities and equipping them with the latest educational facilities.
- Offering new opportunities for teaching jobs that have been suspended since 2011.
- Increasing teachers' salaries and incentives and enhancing their status in society after the huge decline of the local currency.
- Providing housing, food, transportation, and bonuses for students of the faculties of education.
- Holding a national conference to discuss the repercussions of this problem, in joint coordination between the Ministry of Education and the Ministry of Higher Education and Research.

Paper Information

Date received: 19/12/2024

Date accepted: 19/02/2025

Date issued: 08/07/2025

Keywords

Students' Reluctance,
Faculties of Education,
Sustainability of Education